"دور تقنية المعلومات في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم العالي"

أ. ابوبكر مختار قاباج
kgabaja@gmail.com
كلية التربية طرابلس – جامعة طرابلس

أ.حسين العريفي الزرقاني .
Hussainzargani344@yahoo.com
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة دور نظم المعلومات في الحد من الفساد الإداري والمالي وانطلقت من كون أن هناك مشكلة تمثلت في ضعف الاعتماد على نظم المعلومات في إعداد الاستراتيجيات التي تسهم في الحد من الفساد الإداري وقد تم بلورة المشكلة من خلال صياغة العديد من التساؤلات أهمها :

1-ماهو دور نظم المعلومات في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بالمنظمة قيد الدراسة ؟ .

2 -كيف يمكن الاستفادة من أنظمة المعلومات الحديثة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بالمنظمة قيد الدراسة ؟

3- ما هي أنظمة المعلومات الحديثة التي تحتاجها عملية الحد من ظاهرة الفساد الإداري بالمنظمة قيد الدراسة.

كما هدفت الدراسة إلى إبراز دور نظم المعلومات في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليمية العالي الليبية ، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم صياغة السؤالين التاليين :

1- ماهو أثر نظم المعلومات الحديثة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم العالي ؟

2- ماهي أنظمة المعلومات المستخدمة من قبل مؤسسات التعليم العالي في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم العالي ؟

كما توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي تبرز دور ومساهمة أنظمة المعلومات في الحد من الفساد الإداري والمالي ، وكذلك تم صياغة جملة من التوصيات التي تصب في مجملها على ضرورة الاهتمام ببناء أنظمة للمعلومات تختص بعملية مكافحة الفساد الإداري والمالي بمؤسسات التعليم العالي .

الكلمات المفتاحية : نظم المعلومات – الفساد الإداري .

مقدمة

لقد تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من الثمانينيات، نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة أستوجب الأمر تعاونا دوليا) حكومات، برلمانات، منظمات غير حكومية، رجال أعمال، وسائل الإعلام المختلفة، وذلك لمواجهة هذه الظاهرة التي تمس هيبة الدول من خلال وضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار حتى يتم تلافي الآثار الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة، ولم تقتصر هذه الجهود على الدول المتقدمة فحسب، وإنما شملت أيضا الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها ومجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة بصورة أكبر مما تعانيه الدول المتقدمة، حيث أن بعض جهود الدول المتقدمة أسفرت عن الكثير من النتائج الايجابية وأثمرت أنظمة أكثر شفافية ونزاهة من الأنظمة المعمول بها في الكثير من الدول التي تسمى نامية ، ومن هذا المنطلق كان لابد للدول النامية من رسم السياسات الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة وإيجاد الآليات والسبل اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة ومن بين هذه الآليات والوسائل بناء أنظمة معلومات على قدر عالي من المهنية والاحترافية تتعامل بحساسية مفرطة مع المعلومات التي تنساب من كافة المنظمات حتى وذلك المختلفة والإداراتيتسنى تحقيق التنمية المستدامة، كذلك ضرورة تبني معايير الحكم الراشد القائم على الشفافية والمساءلة كآليتين تستهدفان إيجاد بيئة مستقرة للأعمال، وإدارة فعالة وكفؤة ومنصفة وشفافة على صعيد مؤسسات الدولة، وتشكيل صورة أكثر دقة لمحاربة ظاهرة الفساد، فالمساءلة والشفافية مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر .فغياب الشفافية لايمكِّن من وجود المساءلة، حيث تمثلان محور عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في أدبيات اقتصاد السوق المعاصرة وعلى هذا الاساس فإن هذه الورقة تتناول الدور المناط بأنظمة المعلومات للحد من ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم العالي التي وللأسف الشديد لم تستثنى من هذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت تفتك بمنظمات بجميع اسماءها ومسمياتها في واحدة من أبرز المشاكل التي طفت فوق السطح خلال السنوات الأخيرة، بل هي ظاهرة بدأت تتنامى وتتغلغل بشكل مخيف في مختلف قطاعات المجتمع الاجتماعية السياسية، الاقتصادية والإدارية، الشيء الذي انعكس سلبا على منظومة القيم المجتمعية حتى أصبح معضلة تثير القلق وتبعث المخاوف وتستوجب تدخل الدولة لمواجهتها وذلك بوضع استراتيجيات لتوحيد الجهود للتقليل من حدة انتشاره مستقبلا.

أولاً– مشكلة الدراسة :

من المشاكل التي تواجه الدول النامية بصورة عامة وليبيا بصورة خاصة هو مواكبة التطور الحاصل في تقنيات العمل الإداري وعلى رأسها تقنية المعلومات الحديثة، و لهذا من المفيد جداً معرفة التطورات والتغيرات التي تواجه تقنية المعلومات الحديثة في تنفيذ برامج الحد من الفساد الإداري والمالي ،وذلك لأهمية هذه المتغيرات ومايتطلبه استخدامها في الحد من الفساد الإداري والمالي، ففي كثير من المنظمات تعتمد على نظم معلومات بدائية وغير حديثة لاتستطيع مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال ، ولهذا تحتاج إلى تدريب العناصر البشرية من إداريين أو رؤساء أقسام على استخدام تقنيات المعلومات الحديثة التي تسهم في تلك العملية .

إن مشكلة الدراسة تقوم على دراسة متغيرين أساسيين هما نظام المعلومات كمتغير مستقل و ظاهرة الفساد الإداري كمتغير تابع ، وقد جاءت هذه الدراسة بناءً على رغبة الباحثان في دراسة ، ومن خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحثان بالمنظمة قيد الدراسة لاحظا وجود قصور في استخدام نظم المعلومات وتشغيل البيانات للخروج بمؤشرات تسهم في أظهار مظاهر الانحراف وأوجه القصور كأحد أهم متغيرات الفساد الإداري التي تعاني منها المنظمة باتفاق الجمهور ولهذا فقد تمثلت مشكلة الدراسة في استخدام نظم معلومات غير حديثة بالمنظمة قيد الدراسة ، الأمر الذي ينعكس سلباً على عمليات الحد من ظاهرة الفساد التي تعاني منها المنظمة

يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات الآتية :

1. ما هو دور نظم المعلومات في الحد من ظاهرة الفساد .

2. كيف يمكن الاستفادة من أنظمة المعلومات الحديثة في عملية الحد من الفساد الإداري والمالي .

3. ما هي أنظمة المعلومات الحديثة التي تحتاجها عملية الحد من الفساد الإداري والمالي .

ثانياً–أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

1- قياس مدي إسهام تقنية المعلومات الحديثة في عملية الحد من الفساد الإداري والمالي .

2- إبراز الحاجة إلى تدريب الكوادر البشرية في مجال تقنية المعلومات الحديثة ومدى اهتمام المنظمة بالبحوث والدراسات العلمية.

3- التعرف على مدى اهتمام المنظمات بتوفير تقنية المعلومات الحديثة والاستفادة منها في تنفيذ برامج الحد من الفساد الإداري والمالي .

ثالثاً–أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في اللآتي :

1- هذه الدراسة جاءت لإضافة بعض المعلومات ما بدأ به العديد من الباحثين في مجال تقنية المعلومات ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم العالي .

2- إمكانية أثراء المكتبة العلمية بدراسة ميدانية حول أهمية تقنية المعلومات في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم العالي .

3- اقتراح العديد من الحلول بشأن دور تقنية المعلومات في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم العالي.

كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في الاستفادة من نتائج هذه الدراسة وتوصياتها في وضع استراتيجيات للحد من ظاهرة الفساد الإداري .

رابعاً- تساؤلات الدراسة :

تقوم الدراسة على الإجابة على التساؤلات التالية :

1- ماهو أثر تقنية المعلومات الحديثة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم العالي ؟

2- ماهي أهم تقنيات المعلومات المستخدمة من قبل مؤسسات التعليم العالي في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم العالي ؟

رابعاً- منهجية الدراسة :

أ-المنهج العلمي : تم اعتماد منهجين من مناهج البحث العلمي في هذه الدراسة وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفى والمنهج التحليلي الذي يتناسب مع هذا النوع من الدراسة ، حيث تم وصف الظاهرة في جمع البيانات والمعلومات الإحصائية من أفراد العينة الذين يمثلون مجتمع الدراسة ، و تحليلها من أجل معرفة مدى وجود العلاقة الناشئة من تفاعل متغيرات الدراسة ، والربط بين مدلولاتها للوصول إلى النتائج ، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS .

ب- أسلوب التحليل الإحصائي :

تم استخدام أسلوب التحليل العلمي الإحصائي في تحليل البيانات الواردة في صحيفة الاستبيان التي تم صياغتها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسة .

ج- مجتمع وعينة الدراسة :

- مجتمع الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة في جامعة طرابلس

- عينة الدراسة : تمثلت عينة الدراسة في المسؤولين الإداريين الذين لهم علاقة باستخدام نظم المعلومات الإدارية، أما مفردات العينة فقد بلغت 110 مفردة أي بنسبة 4% من مجتمع الدراسة.

د - حدود الدراسة :

1- الحدود البشرية : تتمثل في العاملين الذين لهم علاقة باستخدام نظم المعلومات بجامعة طرابلس .

2- الحدود المكانية : مدينة طرابلس .

3-الحدود الزمانية : الفترة من 2012- 2015 .

الجانب النظري- تقنية المعلومات والفساد الإداري

أولاً- مفهوم و دور تقنية المعلومات :

اتسع الدور الذي تقوم به تقنية المعلومات في المنظمات بدرجة واضحة على مر السنين فحتى الستينيات من القرن الماضي ، كان دور تقنية المعلومات بسيطا يتناول معالجة المعاملات ، وإمساك الدفاتر ، و المحاسبة التقليدية ، و غيرها من تطبيقات المعالجة الالكترونية للبيانات ، ثم أضيف إليها دور آخر بانبثاق مبدأ نظم المعلومات الإدارية ، و قد ركز هذا الدور الجديد على إمداد المستخدمين النهائيين من رجال الإدارة بالتقارير المحددة مقدما لتوفير المعلومات التي تحتاجها الإدارة للأغراض اتخاذ القرارات . (غراب، الحجازي، 1999 ص، ص 99، 100) .

وبحلول السبعينيات من القرن الماضي ، ظهر جليا عدم مناسبة منتجات المعلومات المحددة مسبقا التي أخرجتها نظم إعداد التقارير الإدارية لاستيفاء أغراض صنع القرارات ، وعلى هذا ولدت نظم دعم اتخاذ القرارات ، و كان الدور الجديد لتقنية المعلومات هو إمداد المستخدمين النهائيين من المديرين بالدعم التخاطبي المرن لعمليات اتخاذ القرارات هذا الدعم الذي يتوافق مع الأنماط المختلفة للمديرين في اتخاذ القرارات و في عملياتهم الفكرية لمواجهة المشكلات المتنوعة ، ففي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كان يتم تشغيل البيانات عن طريق نظم الكثرونية لمعالجة المعلومات ومسك الدفاتر المحاسبية التقليدية ، أما في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي فكانت تقنية المعلومات تستخدم لإعداد التقارير وذلك لتوفير المعلومات المحددة ، وفي فترة التسعينيات من القرن الماضي استخدمت نظم المعلومات لدعم عملية اتخاذ القرارات ، لقد ظهر دور جديد وهام لنظم المعلومات وذلك خلال الثمانينيات من القرن الماضي واستمر هذا الدور في ، التسعينيات ، و قد تعلق هذا الدور باستخدام تقنية المعلومات الاستراتيجية، و يتوقع في هذا الدور أن تلعب المعلومات دورا مباشرا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، و من خلاله تقدم نظم المعلومات الاستراتيجية بإنتاج منتجات ، وخدمات تقوم على المعلومات التي يمكن أن تهم في تحقيق الأرباح و خلق الميزة التنافسية .

أما في التسعنييات فقد ظهرت تغيرات كبيرة في بيئة الأعمال كظاهرة العولمة والتي أعطت قوة ودفعة كبيرة لاقتصاديات الصناعة العالمية نظراً لأهمية المعلومات و قدمت طموحات جديدة للأعمال ، وفي الوقت الراهن فإن نظم المعلومات دعمت الاتصالات وأعطت قوة تحليلية للمنظمات لجعلها تمارس التجارة وإدارة الأعمال على المستوى العالمي ، كما أحدثت العولمة وتكنولوجيا المعلومات تحديدات على مستوى المنظمات المحلية ، بسبب نظم الاتصالات العالمية القائمة و النظم الإدارية ، والأمر الذي مكن المستفيد من الانطلاق إلى السوق العالمية ، و من الوصول إلى المعلومات اللازمة لتلبية احتياجاته منها،

ونتيجة لذلك فإن العولمة أوجدت حالة تنافس عالمية لتسويق السلع و الخدمات وكان لنظم المعلومات والاتصالات دور أساسي في ذلك (السالمي ، 2003 ،ص 28).

وبحلول العام 2000، بلغ التقدم العلمي ذروته في مجال الاتصالات والإنترنت وتغير مرة أخرى مفهوم تقنية المعلومات ، حيث أصبحت المعلومات الأساس الحقيقي الذي تعتمد عليه المنظمات في ممارسة العمليات الخاصة بها و تقديم المنتجات والخدمات ، و ذلك من خلال تدعيم علاقتها بالعملاء و الموردين باستخدام النظم الحديثة للمعلومات لتحقيق وضع و مركز تنافسي أفضل. (المغربي، 2002 ، ص97)

كما تناول الباحثون بالدراسة و التحليل مفهوم تقنية المعلومات وذلك للوصول إلى تحديد مفهوم ومعنى واضح لمفهوم النظم .

لذلك فإن تقنية المعلومات: هي مجموعة من العناصر المتفاعلة والتي تشمل الأفراد والآليات والسياسات والإجراءات والقواعد ، والبرامج و ذلك للحصول على المعلومات اللازمة بصورة منتظمة ، وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها من مصادر داخلية أو خارجية و تستخدم لصنع القرار (اللوزي ،2000،ص 182) .

وردت تعاريف عديدة لتقنية المعلومات نذكر منها ما يلي :

تعرف تقنية المعلومات بأنها الطريقة المنظمة لتجهيز المعلومات عن الماضي والحاضر والمستقبل فيها يتعلق بالعمليات الداخلية والبيئة الخارجية للمنظمة فهو يدعم عمليات التخطيط والرقابة وعمليات التشغيل في المنظمة ، فيزودها بمعلومات على النماذج المرغوبة في الوقت المناسب مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة والرشيدة .(التويرقي ،2000 ، ص 35) .

كذلك يعرفها رايمون مكليوود بأنها تلك النظم الرسمية وغير الرسمية التي تمدنا بمعلومات سابقة وحالية وتنبؤية في صورة شفوية أو مكتوبة طبقا للعمليات الداخلية للمؤسسة والبيئة المحيطة وهيُ تدعم المديرين والعاملين والعناصر البيئية والأساسية بإتاحة المعلومات في إطار الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات ومن خلال ماسبق يمكن القول بأن تقنية المعلومات ترتكز على :

-الأفراد الذين يقومون بجمع وتحليل وخدمة البيانات والمعلومات المفترض فيهم الإلمام بما يلي:(الصيرفي ، 2005،ص177).

1-القدرة على تحليل المعلومات .

2-التعميق في تفهم مكونات نظم المعلومات.

3-فهم وتفسير وبناء النماذج للعمليات المختلفة التي تمثلها المعلومات الخاصة بالمنظمة

4-المسئولية عن صيانة الأجهزة التي تستخدم .

كما تعرف تقنية المعلومات بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتم من خلالها تجميع أو استرجاع وتشغيل وتخزين ونشر المعلومات بغرض دعم عمليات صنع القرار و تحقيق الرقابة في المنظمة (الهادي، 1994 ص 16) .

إن تقنية المعلومات هو مجموعة العناصر المترابطة معا ، والتي تعمل بشكل متكامل مع بعضها البعض لغرض تهيئة المعلومات للإدارة ، بغرض إنجاز أعمالها بشكل دقيق ، و تحتوي نظم شئون العاملين و الحسابات و المخازن والسيطرة و تقديم الأداء ، و غيرها كثير و الشكل التالي يوضح نظم معلومات المنظمات والعوامل المؤثرة فيها .

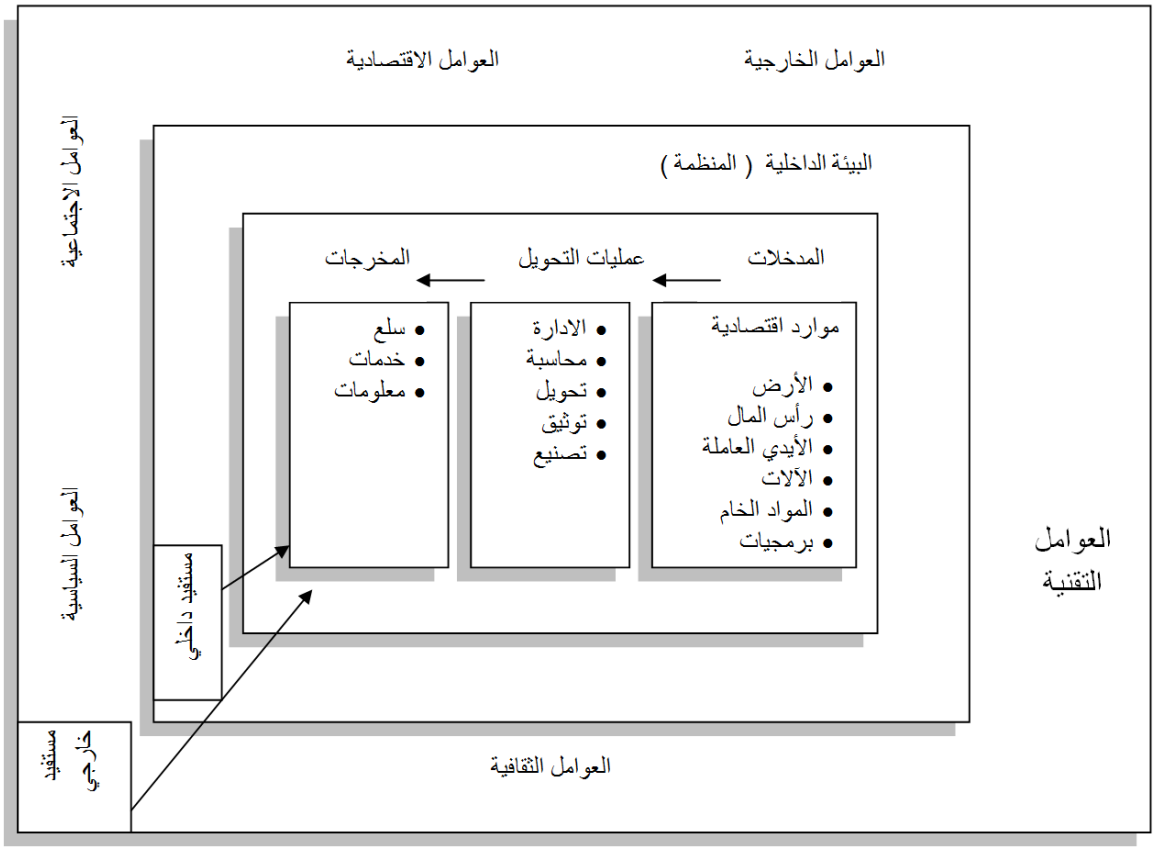

تقنية المعلومات في المنظمات

المصدر/ علاء عبد الرزاق السالمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

ثانياً– تأثير نظام المعلومات في المنظمات :

إن تقنية المعلومات تؤثر في المنظمات من خلال ما تقدمه من معلومات لازمة للتخطيط و التطوير و اتخاذ القرارات و الرقابة ، و المنظمات تؤثر في تقنية المعلومات من خلال قراراتها المتعلقة بتصميم و تشغيل نظم المعلومات و لكن هذه العلاقة المتبادلة معقدة بسبب وجود العديد من العوامل الوسيطة التي تؤثر على عملية التفاعل بين تكنولوجيا المعلومات والمنظمات ، مثل ذلك البيئة المحيطة بالمنظمة ، والثقافة التنظيمية السائدة والهيكل التنظيمي ، وإجراءات التشغيل النمطية . (إدريس ، 2005 ،ص ،227).

إضافة إلى ما سبق، فإن تقنية المعلومات اللازمة للمنظمات المعاصرة تختلف باختلاف هذه المنظمات ونوع مستوياتها التنظيمية، حيث أن كل مستوى تنظيمي له اهتمامات مختلفة وله إطار مختلف من التحليل في ضوء المشكلات وطبيعة العمل الخاصة به.

إن السؤال الذي يجب الإجابة عليه و يتعلق بالعلاقة بين تقنية المعلومات وكيفية الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، حيث إن المعلومات التي يجب أن تتوفر للمديرين حول الانحرافات وكافة السلوكيات التي تشكل في مجملها أحد أطر الفساد يجب أن تكون بالكم والتوقيت المناسب حتى يتمكن متخدو القرار من اتخاد قرارات تسهم بشكل أو بآخر في الحد من الفساد الإداري والمالي ، كما إن المديرين هم الذين يقدمون المبررات الرئيسة لإقامة هذه النظم في ضوء احتياجاتهم للمعلومات ، و على سبيل المثال فإن من بين القرارات التي تتخذها المنظمة و تؤثر على نظم المعلومات ما يلي : (إدريس ، 2005 ،ص 228،).

1-قرارات تتعلق بدور نظم المعلومات للمنظمات تأثير مباشر على نظم و تكنولوجيا المعلومات من خلال القرارات التي تتخذها و تتعلق بنوع و دور تكنولوجيا المعلومات التي سوف تستخدمها ، والدور الذي سوف تلعبه في المنظمة.

2- قرارات تتعلق بتصميم و تشغيل نظم المعلومات، تأثير المنظمات أيضا على نظم المعلومات من خلال قراراتها التي تتعلق بتصميم و تشغيل هذه النظم، و تحديد الأساليب التي سوف يتم استخدامها لتقديم خدمة المعلومات داخل المنظمة.

3-مبررات الحاجة لنظم المعلومات: يحدد المديرون في المنظمة لأسباب التي تبرر وجود نظام المعلومات في المنظمة سواء كانت تتعلق بزيادة الإنتاجية، أو رفع كفاءة الأداء أو تحسين الخدمة، أو تحقيق حجم العمالة... إلخ.

إن صناعة القرارات المرتبطة بالمسائل السابقة تعتبر من الإجراءات التنظيمية المهمة في أية منظمة أو مؤسسة، كما أشرنا سابقا و يرتبط صناعة القرار بمختلف نشاطات المنظمة ، ومنها التعامل مع تكنولوجيا المعلومات و بناء و تطوير نظم المعلومات و من الممكن تقسيم مراحل صناعة القرار ، بشكل عام ومن أهم هذه المراحل مايلي: (قنديلجي ، الجنابي ، 2005 ص 114).

1- الذكاء أو التفكير الذكي: و يشتمل على تحديد و فهم المشكلة التي تدور أو تحدث في المنظمة عن طريق اللجوء إلى مجموعة من الاستفسارات و التحري عن الإجابات المناسبة لها، مثل : ما هي أسباب حدوث أو وجود المشكلة ؟ وأين حدثت ؟ أو أين بدأت ؟ ومع وجود آية تأثيرات حدثت ، وهكذا .

وهنا يأتي دور تقنية المعلومات التي تستطيع أن تؤمن معلومات تفصيلية و متنوعة وواسعة لتحديد المشكلات،خاصة إذا ما كانت المنظمة تتعرض إلى حالات أو مشكلات استثنائية .

2 - التصميم: و يعني تصميم حلول مقترحة يمكن أن تتعامل مع المشكلة وتعالجها أي وضع عدد من البدائل المصممة المقترحة لحل المشكلة المعينة.

3- الاختيار : و هنا يأتي دور اختيار الحل البديل الأنسب من بين البدائل المصممة و المقترحة، وفي هذه المرحلة يلجأ المدير المعني صاحب القرار إلى نظم دعم القرار بفرض تأمين بيانات مناسبة وراقية عن مختلف البدائل المعروفة ، و تقديم تكاليف ونتائج كل بديل وكل فرصة متاحة هذه البدائل .

4 –التطبيق : و هنا يأتي دور وضع القرار موضع التنفيذ ومتابعة تقرير النجاح والتقدم في التنفيذ حيث يستطيع المديرون المعنيون استخدام نظم التقارير لمتابعة حالات التقدم والنجاح في الحل أو الحلول المحددة .

من خلال ماسبق يمكن القول إن تقنية المعلومات هو عملية متكاملة ومتفاعلة من العناصر والأساليب اللازمة لتشخيص أوجه القصور والانحرافات ومواطن الفساد في كافة الإدارات من خلال توفير المعلومات الضرورية اللازمة للحد من الفساد .

ثالثاً–الفساد الإداري:

من المعروف أن هيبة الدول واحترام قوانينها تعتمد اعتماداً كبيراً على نزاهة العاملين فيها وتمسكهم بأخلاقيات الوظيفة ، حيث يفقد المواطن ثقة بالدولة وبعدالة قوانينها حين يواجه فساداً إدارياً قد انتشر في أجهزتها والفساد الإداري قد ينتشر في الدول النامية والدول المتطورة ولكن قد يأخذ شكلاً آخر في الدول النامية من حيث انتشاره إذا فإن الفساد ظاهرة عالمية إلا أنها نسبية تختلف باختلاف الدول إلا أن مسألة إعطاء تعريف للفساد الإداري هي مسألة في غاية التعقيد فهي لا تقتصر على الانحراف عن قواعد لكسب مادي بل إن الناس يخضعون لتحيزاتهم وأيدلوجياتهم وخلفياتهم المحددة أكثر من خضوعهم للمكاسب المادية ،(نغهان،1984،ص38).

كما عّرف الفساد الإداري كونه " استعمال الوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها من هبات ونفود وسلطة لتحقيق منافع شخصية مالية وغير مالية وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية " (زويلف ، اللوزي ، 1993ص38).وهناك تعريف آخر ينص على أن الفساد الإداري عبارة عن النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري حكومي والتي تؤدي فعلاً إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك بصيغة متجددة أو مستمرة أم لا ، وسواء كان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي منظم (قيس المؤمن ، وآخرون 1997، ص61).

كما عرف الفساد الإداري أيضاً بأنه " الحالة التي يدفع فيها الموظف نتيجة محفزات مادية أو غير مادية وغير قانونية للقيام بعمل لصالح مقدم المحفزات وبالتالي إلحاق الضرر بالصالح العام" . (عاصم الأعرجي ، 1995 ، ص300).

ويؤخذ على هذا التعريف بأنه أهمل إمكانية حدوث الفساد الإداري نتيجة اندفاعات ذاتية عند الموظف والموظفين أنفسهم ولصالحهم ودون وجود شخص آخر يقدم المحفزات ويتلقى المحاباة والمعاملة الخاصة ، كذلك يؤخذ على التعريف نفسه إهماله الإشارة إلى حالات الفساد الإداري التنظيمي .

إن الفساد الإداري هو ذلك نوع السلوك الذي ينحرف على مستوى السائد والذي يعتقد أنه مقبول في مجال معين مثل المجال الإداري ولكن هذا ليس كل ما في الأمر ، إن الفساد سلوك منحرف مقرون بهدف معين يتمثل في المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة ، وبذلك يكون الفعل الفاسد هنا بمثابة سلوك معادي سواء كان رسمي أو غير رسمي بحيث يضمن للشخص الذي يقويه ، ميزات واضحة مكاسب معينة مثل ، المكافأة المادية ، والترقية السريعة ، وبذلك يترتب على جميع صور السلوك الفساد هذه خسارة مادية أو أدبية . (شتا ، 1999،ص44) ، واستناداً إلى ما تقدم من تعاريف ومناهج ومع الإقرار بالصعوبات العملية في أبعاد النسبية عن مفهوم الفساد الإداري فإنه قد صنف اعتماداً على" الرأي العام

"السائد بصدده إلى ثلاث أنواع الأبيض والأسود والرمادي فاتفاق الجمهور والعاملين في جهاز الدولة الإداري على أدائه عمل ردئ يعني كون ذلك العمل " فساد أسود " في حين أن استحسان ذلك العمل من قبل نفس الجهاز يعني أنه " فساد أبيض " وغياب الاتفاق يعني أنه " فساد رمادي " ومن هنا تبرز بعض الصعوبات في قياس وتحديد طبيعة وماهية موقف الرأي العام بالنسبة لظاهر الفساد الإداري المعنية ومع تلك يعتبر هذا التصنيف أكثر دقة من التعاريف السابقة ، فالفساد الإداري كما وسبق الإشارة قد يكون نشاطاً فردياً وقد يكون نشاطاً جماعياً .

وهكذا فإن المنظومة الفاسدة تضم عادة عدداً من الأفراد قد يكونوا جميعاً من داخل إداري معين وقد يكون بعضهم خارج الجهاز ممن ترتبط مصالحهم مع ذلك الجهاز من ناحية أو أخرى هذا وللمنظومة الفاسدة هدف متميز عن هدف الجهاز الإداري ذى العلاقة وعلى هذا الأساس فالمنظومة الفاسدة والجهاز الإداري سمات سلوكية نذكر منها : (الأعرجي ، 1995،ص 307).

1- يسير الجهاز الإداري بقواعد وفهم عمل معلنة لا تعكس حقيقة عملياته الداخلية.
2- استخدام العمليات الداخلية للجهاز الإداري لتشجيع وحماية وإخفاء مخالفات قواعد العمل المعلنة.
3- حماية المخالفين ومعاملتهم بلطف في حالة تعرضهم للحساب ، ومعاقبة متهميهم لكشفهم خفايا الجهاز الإداري .
4- إخضاع العناصر المشهرة مجالات الفساد وإسكاتها داخل الجهاز الإداري .
5- بروز حاجة المشهرين مجالات الفساد للحماية من انتقام ردود فعل المنظومات الفاسدة داخل الجهاز الإداري .
6- ابتعاد المخالفين على عمليات المخالفة وإبداؤهم الاستغراب وادعاؤهم البراءة والمحاباة ضدهم في حالة تعرضهم للاتهام.
7- استمرارية المخالفات الجماعية بسبب ما تلاقيه من تغطية وتستر في عمليات الجهاز الإداري الداخلية .
8- عدم فاعلية المسئولين في كشف ظواهر الفساد في الجهاز الإداري .

ولكن السؤال يطرح نفسه ما هي الأسباب التي تساعد على الفساد ؟ إن أسباب الفساد عديدة ومتعددة منها وأهمها البيئة الاجتماعية كالولاءات الضيقة وعلاقات القربي كذلك تطلع الفرد في الجهاز الإداري لمن كمية خارج عائلته لعلاقات بقيمتها مع المتنفذين في المجتمع وهي علاقة مصلحة ومنفعة متبادلة كذلك البيئة السياسية والإدارية والاقتصادية من أسباب الفساد الإداري ، وللأسف الشديد والأمر المؤلم للغاية بأن الكثير من منظماتنا تعاني من وجود منظومات فساد متكاملة لها العديد من السمات السلوكية المذكورة أعلاه .

و من خلال ما سبق يتضح لنا جليا أف عملية مكافحة الفساد و الوقاية منه هي عملية معقدة نظرا لخصوصية هذا النوع من الجرائم الذي يرتكب في دواليب الدولة و من قبل شخص نوعي هو الموظف الذي يسعى إلى محو آثار الجريمة والقضاء على أدلتها .

وإذا فهمنا الامر من هذه الزاوية نكون قد أدركنا بأن التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة يستدعي تكاتف جهود الجميع و اشراك كل الشركاء الاجتماعيين في ذلك بدءا بالإدارة و إنتهاءاً بالمجتمع المدني والمواطن .

الجانب العملي – دور نظم المعلومات في الحد من الفساد الإداري

أولا– عرض البيانات :

1- الجنس:

جدول رقم (9) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب فئات الجنس

فئات الجنس	العدد	النسبة%
ذكر	74	71
أنثى	30	29
المجموع	104	100

يتضح من الجدول رقم (1) أن المجيبين بالعينة من الجنسين كانت فيها نسبة الذكور 71 % و نسبة الإناث 29 %، وهذا يوضح بأن نسبة الإناث إلى الإجمالي نسبة مقبولة نوعاً ما إذا ما قورنت بما قبل دوران عجلة التنمية في ليبيا نتيجة دخول المرأة لكافة مجالات الحياة بما فيها مجال التعليم العالي الذي ظل حكراً على الرجل فترة طويلة من الزمن .

2–العمر:

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب فئات العمر

فئات العمر	العدد	النسبة%
أقل من 25 سنوات	2	2
من 25 إلى أقل من 35 سنوات	32	31
من 35 إلى أقل من 45 سنوات	54	52
من 45 سنة فأكثر	16	15
المجموع	104	100

يشير الجدول رقم (2) إلى أن النسبة الغالبة من أفراد عينة الدراسة من ذوي الفئات العمرية المتوسطة أي الفئة من أقل من 25 إلى أقل من 45 سنة ، فقد وصلت نسبتها 85 % من إجمالي مفرداً العينة، ولعل ذلك انعكاس لكون أن النسبة الغالبة من المجتمع الليبي هي من فئة الشباب.

3-الخبرة:

جدول رقم (3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب فئات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
أقل من 5 سنوات	12	12
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	19	18
من 10 إلى أقل من 15 سنوات	28	27
من 15 سنة فأكثر	45	43
المجموع	104	100

وتعكس نتائج الجدول أن أكثر من ثلثي أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة حيث بلغت نسبة الذين خبرتهم من 10 سنوات فأكثر وهي 43 % من إجمالي مفردات العينة .

4-المؤهل العلمي:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب فئات المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة%
الثانوية العامة	12	11
دبلوم متوسط	14	13
دبلوم عالي	37	36
بكالوريوس	26	25
ليسانس	7	7
ماجستير	8	8
المجموع	104	100

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن غالبية أفراد العينة يحملون مؤهلات علمية عالية (دبلوم عالي ، بكالوريوس) حيث وصلت نسبتهم 61 % من إجمالي مفردات العينة ، بينما وصلت نسبة الذين يحملون مؤهلات(ثانوية عامة ، دبلوم متوسط) 24 % من إجمالي مفردات العينة وهذا يرجع لاحتياج المؤسسة في اتباع بعض المؤهلات التعليمية من دبلوم متوسط وعالي والمتخصصة في تطوير نظم المعلومات الإدارية ، وبالتالي حتى يتم الإستفادة من استخدامات نظم المعلومات في الحد من الفساد ، وذلك من أجل توفير الجهود المتواصلة لدعم برامج التعليم والثقافة وتقوية الثقة بالنفس وبناء الشخصية الإيجابية للإبداع والتقدم التقني .

من خلال ما سبق عرضه من مؤشرات خاصة بخصائص العينة يرى الباحثان أن النسبة ما بين الدبلوم العالي والبكالوريوس هي الأعلى نسبة كما هي موضحة بالشكل (4) وأن مستوى تدني التعليم هو مابين الليسانس والماجستير ولعل ذلك راجع إلى احتياج المنظمة للكوادر التعليمية وشروطها التي يلعب عليها طابع التقنية في تطوير أساليب مكافحة الفساد بجميع أنواعه.

واقع نظم المعلومات بالمنظمة :

الجدول رقم (5) يبين إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع نظم المعلومات بالمنظمة .

رمز السؤال	تقنية المعلومات المستخدمة	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		z
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
ب_1	هل يوجد نظام معلومات داخل منظمتك ؟	34	33	70	67	58	76	3.53
ب_2	هل تقوم منظمتك باستخدام أجهزة الحاسب الآلي في كافة الإدارات؟	52	50	52	50	40	60	0.00
ب_3	هل توجد قواعد بيانات بمنظمتك؟	36	35	68	65	56	75	3.14
ب_4	هل تعمل منظمتك على تحديث و تطوير قواعد البيانات ؟	66	63	38	37	27	46	-2.75

ب_5	هل تواكب منظمتك التطورات التي تحدث في تقنية لمعلومات؟	96	92	8	8	3	3	-8.63
ب_6	هل يتم تطوير تقنيات المعلومات بصفة مستمرة مثل استخدام الشبكات و البريد الإلكتروني؟	89	86	15	14	8	21	-7.26
ب_7	هل يوجد فصل بين تشغيل البيانات و إعداد والبرامج وإدخال البيانات ؟	64	62	40	38	29	48	-2.35
ب_8	هل يوجد نظام حديث وفعال لحماية المعلومات بمنظمتك ؟	79	76	25	24	16	32	-5.30
ب_9	هل يتم تطوير نظام المعلومات الإدارية؟	51	49	53	51	41	61	0.20
ب_10	هل يوجد ربط بالشبكات وربط الكتروني بمنظمتك؟	84	81	20	19	12	27	-6.28
ب_11	هل يتم تحليل النظم في منظمتك دورياً لتطويرها؟	96	92	8	8	3	13	-8.63
ب_12	هل تم تصميم نظام معلومات حديث وفقاً لخطة علمية ؟	88	85	16	15	8	22	-7.06
ب_13	هل يتم تصميم نماذج استمارات جمع البيانات بشكل سليم عن طريق إحصائي نماذج ؟	73	70	31	30	21	39	-4.12

من الجدول نلاحظ أن نسبة توفر متطلبات نظم المعلومات ب_1 و ب_3 يساوي 67% و 65% على الترتيب (وهي نسبة عالية)، وأن نسبة توفر المتطلبات ب_9 و ب_2 يساوي 51% و 50% على الترتيب (وهي نسبة متوسطة) وكذلك نسبة توفر المتطلبات الفنية ب_7 و ب_4 و ب_13 يساوي 38% و 37% و 30% على الترتيب (وهي نسبة منخفضة) ويضاً نسبة توفر المتطلبات ب_8 و ب_10 و ب_12 و ب_6 يساوي 24% و 19% و 15% و 14% على الترتيب (وهي نسب منخفضة جدا) وأن نسبة توفر المتطلبات ب_5 و ب_11 يساوي 8% لكل منهما (وهي نسب منخفضة جدا).

ولاختبار الفرضية الصفرية أن نسبة توفر متطلبات نظم المعلومات المذكورة تساوي 50% (متوسطة) تم استخدام اختبار النسبة، ووجد أن قيمة الاختبار المقابلة للمتطلبات ب_1 و ب_3 أكبر من قيمة Z الجدولية عند مستوى المعنوية وتساوي 1.96 مما يشير إلى أنها متوفره بدرجة عالية (أكبر من 50%)، بينما قيمة Z المقابلة للمتطلبات ب_2 و ب_9 تقع بين قيمتي – Z و Z الجدولية عند مستوى المعنوية مما يشير إلى أن متطلبات نظم المعلومات يتم توفرها بدرجة متوسطة (تساوي 50%) .

بينما قيمة Z المقابلة المتطلبات الفنية الأخرى أقل من – Z الجدولية عند مستوى المعنوية وتساوي –1.96مما يشير إلى أن متطلبات نظم المعلومات يتم توفرها بدرجة منخفضة (أقل من 50%) .

ب-**اثر نظم المعلومات في الحد من الفساد الاداري :**

جدول رقم (6) نتائج اختبار t لمتوسط درجة الموافقة حول الفقرات المتعلقة بدور نظم المعلومات في الحد من الفساد الإداري والمالي.

الرمز	تسهم نظم المعلومات في الحد من الفساد الاداري من خلال :	المتوسط	الانحراف المعياري	95% فترة ثقة للمتوسط		اختبار t
				الحد الأدنى	الحد الأعلى	
هـ_1	تفعيل دور أجهزة الرقابة والمساءلة.	4.6	0.50	4.5	4.7	32.11
هـ_2	تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة في جميع الإجراءات المالية والمعاملات الحكومية.	4.4	0.62	4.3	4.6	23.58
هـ_3	إنشاء منظومة الربط الشبكي لتبادل المعلومات والبيانات	4.3	0.69	4.2	4.4	18.98

	حول جرائم الفساد بين المنظمة والجهات المعنية بمكافحته .					
هـ_4	وجود آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل	4.1	0.71	3.9	4.2	15.55
هـ_5	توفر المعلومات والمعرفة واتاحتها لجميع العاملين	3.8	0.89	3.6	3.9	8.77
هـ_6	تسهيل تدفق المعلومات بين الإدارات المختلفة بالمنظمة .	4.0	0.84	3.9	4.2	12.72
هـ_7	كشف التلاعب أو الفساد بمعدل أسرع من المعتاد .	4.1	0.97	3.9	4.3	11.98
هـ_8	تسهم نظم المعلومات في تحسين الأداء الإداري .	4.2	0.67	4.1	4.4	18.69
هـ_9	تقليل التكلفة نتيجة تبسيط الإجراءات وتقليل المعاملات وتخفيض وقت الأداء.	3.4	0.89	3.2	3.6	4.75
هـ_10	خلق ثقافة عامة متكاملة تشجع على محاربة الفساد	3.9	0.71	3.8	4.1	13.32
هـ_11	تقليص المخالفات نظراً لسهولة ويسر النظام ودقته.	4.5	0.57	4.4	4.6	27.17
هـ_12	تسهم نظم المعلومات في تطوير اللوائح و النظم الإدارية التي تكفل الحد من الفساد الإداري.	4.5	0.72	4.3	4.6	20.99
هـ_13	طرد الخوف وخلق الثقة و تهيئة	3.8	0.66	3.7	4.0	12.98

	المناخ لمحاربة الفساد بالمنظمة.					
هـ_14	القوة الهائلة لنظم المعلومات في إعداد التقارير و معالجة كم هائل ولحظي من المعلومات و الحصول على الإحصائيات والمؤشرات لاستخدامها في الحد من الفساد.	4.1	0.66	4.0	4.2	16.90
هـ_15	زيادة السرعة والفاعلية والمرونة في كشف الفساد والانحرافات ووأوجه القصور	4.3	0.79	4.1	4.5	16.83

كما يتضح من نتائج الجدول رقم (6) والتي توضح دور نظم المعلومات في الحد من الفساد الإداري والمالي بالمنظمة بأن نظم المعلومات تسهم في تفعيل دور أجهزة الرقابة والمساءلة حيث بلغ متوسط الموافقة على ذلك 4.6 ، كما بينت نتائج الجدول المذكور أعلاه مدى مساهمة نظم المعلومات في تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة في جميع الإجراءات المالية والمعاملات الحكومية ، وكذلك إنشاء منظومة الربط الشبكي لتبادل المعلومات والبيانات حول جرائم الفساد بين المنظمة والجهات المعنية بمكافحته بالاضافة إلى إيجاد آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل ، وكشف التلاعب أو الفساد بمعدل اسرع من المعتاد ، وذلك بدرجة موافقة تمثلت في 4.4، 4.3، 4.1 على التوالي ، في حين أظهرت النتائج بالجدول المذكور أعلاه مساهمة نظم المعلومات في خلق ثقافة عامة تشجع على مكافحة الفساد وذلك من خلال اتاحة المعلومات لكافة افراد التنظيم بمتوسط موافقة قدره 3.9 ، كما اظهرت النتائج كذلك مساهمة نظم المعلومات في تقليص المخالفات نظراً لسهولة ويسر النظام ودقته ، ومساهمة نظم المعلومات كذلك في تطوير اللوائح والنظم الإدارية التي تكفل الحد من الفساد الإداري و في إعداد التقارير ومعالجة كم هائل ولحظي من المعلومات والحصول على الإحصائيات والمؤشرات لاستخدامها في الحد من الفساد بالإضافة إلى زيادة السرعة و الفاعلية والمرونة في كشف الفساد والانحرافات ووأوجه القصور وذلك بمتوسط موافقة يتراوح بين 4.5، و 4.1.

جدول رقم (7) نتائج اختبار t حول متوسط إجمالي دور نظم المعلومات في الحد من الفساد .

المتوسط	الانحراف المعياري	95% فترة ثقة للمتوسط		اختبار t
		الحد الأدنى	الحد الأعلى	
76.9	8.89	75.1	78.6	30.83

الجدول رقم (7) يبين أن متوسط إجمالي دور نظم المعلومات في الحد من الفساد الإداري والمالي يساوي 76.9% بانحراف معياري 8.89 وأن 95% فترة ثقة لمتوسط إجابات أفراد مجتمع الدراسة حول إجمالي دور نظم المعلومات في الحد من الفساد الإداري والمالي يتراوح بين (75.1، 78.6). ولاختبار فرضية أن متوسط إجمالي دور نظم المعلومات في التطوير الإداري يساوي 50% (متوسطة) ، تم اجراء اختبار t، ووجد أن قيمة الاختبار تساوي 30.80 وهي أكبر من قيمة t الجدولية بدرجة حرية 103 ومستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.96 مما يشير إلى قبول الفرضية أن متوسط إجمالي دور نظم المعلومات في الحد من الفساد الإداري والمالي أكبر من 50% (أكبر من متوسط)

النتائج والتوصيات :

أ-النتائج :

1-بينت نتائج التحليل الإحصائي وجود متطلبات تطبيق نظم معلومات حديثة بالمنظمة قيد الدراسة ويبين ذلك الجدول رقم (5) .

2-أكدت نتائج التحليل الإحصائي مدى مساهمة نظم المعلومات في تفعيل دور اجهزة الرقابة والمساءلة بالمنظمة قيد الدراسة ، ولعل ذلك راجع إلى تدفق وانسياب المعلومات بين أجزاء المنظمة ، ويؤكد ذلك الجدول رقم (6) .

3- أوضحت نتائج التحليل الاحصائي درجة مساهمة نظم المعلومات بالمنظمة قيد الدراسة في تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة في جميع الإجراءات المالية والمعاملات ، ولعل ذلك راجع إلى أتاحة المعلومات لكافة أفراد المنظمة، ويوضح ذلك الجدول رقم (6).

4 – تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى مساهمة نظم المعلومات في تعزيز الجوانب الفنية من خلال الربط الشبكي لتبادل المعلومات والبيانات حول جرائم الفساد بين المنظمة والجهات المعنية بمكافحته بالإضافة إلى إيجاد آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل ، وكشف التلاعب أو الفساد بمعدل أسرع من المعتاد ، وربما ذلك يرجع إلى سرعة تشغيل البيانات وكمية المعلومات المتاحة عن أداء المنظمة ،ويشير إلى ذلك الجدول رقم (6) .

5 –بينت نتائج التحليل الاحصائي مدى مساهمة نظم المعلومات في تقليص المخالفات نظراً لسهولة ويسر النظام ودقته ، وكذلك تطوير اللوائح والنظم الإدارية التي تكفل الحد من الفساد الإداري و في إعداد التقارير ومعالجة كم هائل ولحظي من المعلومات والحصول على الإحصائيات والمؤشرات لاستخدامها في الحد من الفساد بالإضافة إلى زيادة السرعة والفاعلية والمرونة في كشف الفساد والانحرافات ووأوجه القصور ، ويبين ذلك الجدول رقم (6) .

6-أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ارتفاع درجة الموافقة على مساهمة نظم المعلومات في الحد من الفساد الإداري والمالي ، ويظهر ذلك الجدول رقم (7) .

ب-التوصيات :

1-العمل على استخدام أجهزة الحاسب الآلي وتداولها في كافة الإدارات حتى يتم الإستفادة منها لتحقيق مزايا الدقة والسرعة والفاعلية المطلوبة .

2- العمل على ضرورة وضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

3-ضرورة استخدام أنظمة الأتصالات فعالة والإبتعاد عن الأنماط التقليدية فمنط الاتصالات الجديدة يساعد على الحد من الفساد الإداري والمالي .

4- العمل على توفير موارد النظم المختلفة اللازمة لزيادة كفاءة نظم المعلومات المختلفة وفاعليتها.

5- زيادة برامج التوعية التثقيف ضد الفساد الإداري نشر ثقافة الولاء والتفاني في العمل لتحقيق المصلحة العامة .

6- وضع استراتيجيات و خطط تكافح الفساد الإداري تكون موضوعة على أسس علمية و عملية.

المراجع والمصادر:

1- كامل السيد غراب، فادية محمد حجازي، نظم المعلومات الإدارية مدخل إداري ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، 1999م

2- علاء عبد الرازق السالمي ، نظم إدارة المعلومات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003

3- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، نظم المعلومات الإدارية أسس ومباديء ، المكتبة المصرية ، المنصورة ، 2002 م

4- موسى اللوزي ، التنمية الإدارية ، المفاهيم والأسس والتطبيقات ، عمان ، الأردن ، 2000 م

5- بشير على التويرقي ، نظم المعلومات الفعالة ، مكتبة طرابلس ، 2000 م .

6- محمد الصيرفي ، نظم المعلومات الإدارية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 2005م .

7- محمد عبد الهادي، نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة، دار الشروق للنشر، 1989

8- عامر إبراهيم قنديلجي ، علاء الدين الجنابي ، نظم المعلومات الإدارية ، عمان ، الأردن2005 م .

9- ثابت عبد الرحمن إدريس ، المدخل الحديث في الإدارة العامة ، سنة 2001 م .

10- كينت كير نغهان ، ترجمة، محمد قاسم قريوتي ، أخلاقيات الخدمة العامة،القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ،1984م

11- مهدي حسن زويلف ، سليمان أحمد اللوزي ، التنمية الإدارية والدول النامية ، دار مجدولاى للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1993م .

12- سيد على شتا ، الفساد الإداري، مجتمع المستقبل ، الطبعة الأولى ، 1999 م .

13- قيس المؤمن وآخرون ، التنمية الإدارية ، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 1